الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

- ميزانية الدولة لسنة 2017 -

تقرير لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية

حول

مشروع ميزانية رئاسة الجمهورية

رئيس اللجنة: عماد الخميري

نائب الرئيس: خميس قسيلة

المقررة المساعدة: سناء الصالحي

مقرر اللجنة : أيمن العلوي

المقررة المساعدة: إيمان بن محمد

عقدت لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية جلسة يوم الجمعة 05 نوفمبر 2016 بداية من الساعة التاسعة صباحا استمعت خلالها إلى السيد الوزير مدير الديوان الرئاسي حول ميزانية رئاسة الجمهورية لسنة 2017، وكان مرفوقا بثلة من إطارات الرئاسة، وذلك في إطار تعهدها بالنظر لإبداء الرأي من قبل لجنة المالية والتخطيط والتنمية، طبقا لمقتضيات الفصل 90 من النظام الداخلي وبمناسبة التداول حول مشروع قانون المالية المتعلق بميزانية الدولة لسنة 2017.

وفي تقديمه لمشروع ميزانية رئاسة الجمهورية عرض السيد الوزير تقديراتها ب 108.5 م.د مقابل 96.9 م.د بالنسبة لميزانية السنة الفارطة أي بزيادة حوالي 11.5 م.د المتأتية بالأساس من التأثير المالي للزيادة في نفقات التأجير وتتوزع كما يلي أولا تم ضبط تقديرات نفقات التصرف ب102.8 م.د أما نفقات التنمية فتقدر ب5.7 م.د وتشتمل على مبلغ 1.6 م.د تم رصده لمواصلة برنامج صيانة وترميم القصور الرئاسية.

وقد بين أن ميزانية الرئاسة لسنة 2017 تتضمن الإعتمادات المتعلقة بأنشطة رئيس الجمهورية و المصالح المركزية للرئاسة والتي لا تتجاوز 25.2 بالمائة من الميزانية الجملية وتتعلق بتغطية النفقات المرتبطة بتطوير العلاقات الخارجية. أما النفقات المتعلقة بوسائل المصالح فلم تسجل إلا ارتفاعا طفيفا يقدر ب1.8 بالمائة مقارنة بقانون المالية لسنة 2016 يتعلق باقتناء معدات خصوصية متؤكدة .

من ناحية أخرى تم تخصيص 68.1 بالمائة من الميزانية لفائدة الأمن الرئاسي مع الإشارة أن هذا السلك يقوم بدور كبير في حماية مؤسسات الدولة و الشخصيات الرسمية بما يستدعي دعم ميزانيته على غرار قوات الأمن الداخلي والجيش الوطني باعتبار خصوصية الوضع والحاجة للتصدي للإرهاب وحماية الوطن.

كما تم رصد 6.7 بالمائة من الميزانية لفائدة المؤسسات الملحقة برئاسة الجمهورية وهي الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية، مصالح الموفق الإداري، المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية بالإضافة إلى الهيئات الثلاثة الملحقة بميزانية الرئاسة ألا وهي الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية و الهيئة

الوقتية لمراقبة دستورية القوانين بالإضافة إلى الهيئة العليا المستقلة للإتصال السمعي والبصري.

وقد أوضح أن الميزانية المرصودة تمثل آلية لتنفيذ المهام الموكولة للرئاسة بمقتضى الدستور واعتبرها ميزانية مقبولة تراعي وضعية المالية العمومية ودقة الظرف التي حتمت تحديد الأولويات والضغط على النفقات قدر الإمكان مع المحافظة على مستوى الميزانية المحينة لسنة 2016. و تعقيبا على ذلك اعتبر أحد الأعضاء أنه يجب مراجعة ميزانية الرئاسة بما يتلائم مع النظام السياسي الجديد والعلاقات بين السلط ومكانتها في المقابل المحافظة على أهميتها نظرا لإملاءات الوضع والحاجة لتحقيق استقرار الدولة. أفصح الأعضاء في تفاعلهم مع ما تقديمه من معطيات، من خلال ملاحظات. وتم التطرق بالنقاش حول محاور كبرى.

وقد استأثر موضوع العلاقات الخارجية بالقسم الأوفر من النقاش حيث انتقد بعض الأعضاء غياب استراتيجية واضحة للمجهود الدبلوماسي للرئاسة والحاجة لتوسيع الرؤيا والعلاقات نظرا للتحديات الإقليمية والتهديدات الإرهابية. وعن مهام الرئاسة في الحفاظ على وحدة الدولة وأمنها.

في السياق ذاته، لاحظ أغلب الأعضاء أن الدبلوماسية بقيت كلاسيكية وأن السياسة الخارجية بحاجة لمجهود أكبر فيما يتعلق بالجانب الإقتصادي و القدرة على جلب المستثمرين وأن دور السفراء والقناصل محدود في ذلك، كضعف استثمار الإقليم المغاربي وعدم استثمار رمزية وثراء المؤسسة في مجال العلاقات الخارجية ذلك أن أهميتها تتعدى ما تضمنه الدستور لتجد مصدرها في تارخيتها ورمزيتها بما لها من الصلاحيات وإمكانيات لا بد من تفعيلها.

وتم تسجيل نفس الملاحظة بخصوص مدى استثمار حصول الدولة التونسية على جائزة نوبل للسلام الذي بقي دون المأمول. وجاء في تصور بعض الأعضاء أن الدبلوماسية التونسية عرفت تطورات إيجابية ولكنها مطالبة ببذل مجهود أكبر في التنسيق. وفيما يتعلق بمسالة تأثير الأطراف غير الرسمية في السياسة الخارجية،

لا بد من تدعيم دور الرئاسة في استثمار العلاقات على تنوعها واستيعابها وقيادتها بما يخدم الصالح العام وتوظيفها وتنسيقها. وقد تم توجيه الدعوة للإستعانة بالكفاءات والخبرات التونسية المتوفرة في هذا الإختصاص والتي بالإمكان أن تشكل خلايا للتفكير في خدمة توسيع الدبلوماسية من أجل خلق مصادر للإتصال الخارجي.

وفي إجابته على هذه النقطة صرح السيد الوزير أن لرئيس الدولة رؤيا واضحة في هذا الموضوع ترجمتها من خلال ثلاث مراحل انطلقت أولاها بما عبر عنه بترتيب البيت بالتركيز على العلاقة بدول الجوار والحلفاء لإسترجاع الثقة مع التأكيد على حكمة الرئيس باعتباره الضامن لوحدة الدولة واستمراريتها واستنادا إلى المصداقية في التعامل مع الملف الليبي وقوامها مبدأ عدم التدخل في الشأن الداخلي للدول، منوها بما تحضى به تونس من مكانة وحضوة. أما الخطوة الثانية، فتركزت حول الزيارات متعددة الأطراف بغاية إعادة العلاقات مع الدول العربية والخليجية. لتكون المرحلة الثالثة بمثابة فتح آفاق جديدة ترتبط بتحقيق الأمن والسلم الذي قوامه التوافق مثلما ترجمته حكومة الوحدة الوطنية كعامل ضروري لتنشيط الدبلوماسية الإقتصادية. في هذا الإطار، تمت الإشارة إلى الصعوبات التي تعيق اكتساح السوق الإفريقية ويتطلب تجاوزها إرادة فعالة.

كما أقر أنه لتدعيم السياسة الخارجية لا بد من تظافر كل الجهود ومن عمل مشترك لتوحيد الرؤيا مع كل الهياكل الوطنية المعنية خاصة لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية التي ظل دورها غير واضح وغير مفعل وتموقعها في هذا الشأن باعتبار الرئاسة هي المسؤولة الأولى على السياسة الخارجية حسبما صرح به الأعضاء الذين رؤوا أن دورها لا يجب أن يقتصر على المراقبة. وهو موقف تفاعل معه السيد الوزير إيجابيا بالتأكيد على ضرورة إيجاد صيغة عمل للتنسيق أساسها مقاربة التكامل بين السلطات وتعاونها وقد أعرب على الاستعداد

لبعث أطر للتشاور لتنفيذ السياسة الخارجية والتنسيق مع كل الأطراف المعنية بما في ذلك الحكومة.

وفي موضوع آخر لاحظ بعض النواب أن منظومة الرئاسة متشعبة الهياكل وأن الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية مغيبة رغم أن صلاحياتها مهمة. وطرح تساؤل حول إمكانية التخلي عنها وفصلها عن رئاسة الجمهورية، حيث أنها مؤسسة مهمة تندرج في إطار الحوكمة ومكافحة الفساد ونظرا لدورها في المراقبة المتابعة بما يبرر إمكانية إلحاقها بالمؤسسة النيابية لتوفير المعلومة للنواب ومساعدتهم على الدور الرقابي. وحول هيكلة وتعصير مؤسسات الرئاسة أجاب السيد الوزير أن هذه الهيئة لم تقبل مقترح فصلها عن الرئاسة. وأنه من المنتظر إعادة هيكلتها حسب المقتضيات الجديدة للأمر محل الدرس.

وفي نفس السياق، توجه النقد لمؤسسة الموفق الإداري بوصفها أحد الهياكل التابعة للرئاسة والذي اقترح البعض إدراجه صلب مجلس نواب الشعب وإعادة النظر في مهامه. وكذلك الحال بالنسبة لمركز الدراسات الإستراتيجية وما أثاره الغموض حول مردوديته والإضافة التي يوفرها حسب بعض الأراء. ولم تخلو مداخلة السيد الوزير من التأكيد على أن الهيئات محل دراسة وتقييم من أجل إعادة النظر في منظومة الرقابة والاستئناس بتقارير الدولية في الخصوص ووفق معايير موضوعية بعيدة عن الإيديولوجيا، ومن أجل استرجاع الهيئة لدورها وتفعيله. وأبرز أن دور الموفق الإداري في تحسن بالإستناد إلى تطور نسبة الإجابة لمطالب المواطن وأن هذه المؤسسة لا تكون ناجعة إلا بالمحافظة على ارتباطها بالرئاسة. كما اعتبر أن المعهد تطور هيكليا ووظيفيا بالشروع في تاطيره وتوجيه اختصاصاته كما أنه من الوجيه تشريك نواب الشعب في أعماله، وأوضح أن كل الدراسات يتم إحالتها للحكومة والوزارات المعنية.

كما تم التطرق بالنقاش حول نقاط فنية أهمها المسألة المتعلقة بمصاريف القصور الرئاسية كعبء على ميزانية الرئاسة وإمكانية تغيير طريقة تمويل صيانتها وترميمها، وتضمنت توضيحات السيد الوزير ملكيتها ونظام التفويت فيها وتأمينها و الإنفتاح على الحلول مع رئاسة الحكومة والأطراف المعنية. في نفس السياق طرح التساؤل حول المقصود من عبارة المعدات الخصوصية المتأكدة وطبيعتها.

رئيس اللجنة

عماد الخميري

المقرر

أيمن العلوي